2024 | December Vol.(15), No. (64),P (367-396)الصفحة ، (64) العدد ،(15) الاصدار

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

العلاقات العثمانية – النمساوية ١٥٩٣–١٦٠٦م

اسم الباحث الاول: تابان محمد مهدي إسماعيل

الدرجة العلمية: بكالوريوس

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: طالبة دراسات

اسم الباحث الثاني: أ.م.د. جعفر اصغر عباس محمد

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة كركوك – كلية الآداب

الملخص:

خيمت أجواء السلام على العلاقات العثمانية النمساوية بدءا من نهاية عهد السلطان سليمان القانوني وحتى العقد الأخير من القرن السادس عشر، وادت دوافع سياسية واقتصادية الى تجدد الصراع بينهما في 1593م . شهدت السنوات الأولى من الحرب هزائم وإخفاقات عثمانية في اكثر من موقع، ثم حقق العثمانيون بعض التقدم بفتح قلعة اكري في 1596م ، ومع استمرار المعارك واقترابها من عامها العاشر لم يتمكن احد الطرفين من حسم الصراع لصالحه، وفي المرحلة الأخيرة من الحرب (1604–1606م) حقق الجيش العثماني بعض الانتصارات، ولكن الموقف في الجبهة الشرقية والأوضاع الداخلية جعلت القيادة العثمانية تميل الى انهاء الحرب، وكذلك اضطرت حكومة النمسا للبحث عن السلام لتجنب فقد المزيد من الأراضي لصالح العثمانيين، فتوصل الجانبان الى عقد معاهدة زيتفاتورك في 1606م .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، النمسا ، العلاقات العثمانية الاوربية ، زيتفاتورك ، احمد الأول .

Corresponding author:

Ottoman-Austrian relations 1593-1606 m

The name of the first researcher: Taban Mohammed Mehdi Ismail
Scientific degree: Bachelor
Scientific specialization: history
Place of work: student of studies
The name of the second researcher: A.M.Dr. Jafar Asghar Abbas Muhammad
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of Work: University of Kirkuk-Faculty of Arts

Abstract:

The peace prevailed over Ottoman-Austrian relations starting from the end of the reign of Sultan Suleiman Alqanony until the last decade of the sixteenth century, and political and economic motives led to renewed conflict between them in 1593 AD. The first years of the war witnessed Ottoman defeats and failures in more than one location, then the Ottomans achieved some progress by conquering Akri Castle in 1596 AD, and as the battles continued and approached their tenth year, neither side was able to end the conflict on its behalf in the final stage of the war (1604-1606 AD) The Ottoman army achieved some victories, but the situation on the eastern front and the internal conditions made the Ottoman leadership tend to end the war, Also the government of Austria was forced to search for peace to avoid losing more lands to the Ottomans, so the two sides concluded the Treaty of Zittvaturk in 1606 AD.

Keywords: The Ottoman Empire, Austria, Ottoman-European relations, Zittvaturk, Ahmed I.

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: **December**/ 2024 النشر المباشر

 Corresponding author:

المقدمة :

كانت بلاد المجر اقوى دولة اوروبية تقف بوجه التقدم العثماني في اوروبا خلال القرن الخامس عشر الميلادي، ولما نشطت الفتوحات العثمانية في اوروبا في عهد السلطان سليمان القانوني (1520–1566م) ، رسمت معركة موهاج (موهاكس) في اب 1526م ملامح جديدة للصراع العثماني الأوروبي، وبفعل الانتصار العثماني التاريخي في تلك المعركة تحولت بلاد المجر في اغلب بقاعها الى ولاية عثمانية، وقاعدة للتوسع العثماني في وسط اوروبا وشرقها، وتحديدا بلاد النمسا . وهنا امبرت الأخيرة لاطماعها في بلاد المجر من جهة، ودفع الخطر العثماني عنها، الى تزعم الدول الاوروبية في التصدي للعثمانيين. فأسس الموقف النمساوي هذا بداية مرحلة ساخنة من العلاقات مع الجانب العثماني، ومع نجاة العاصمة النمساوية فينا من السقوط في قبضة العثمانيين في 1529م. لم تحقق السياسة النمساوية أهدافها سواء في المجر او تجاه العثمانيين طيلة عهد سليمان القانوني، واضطرت الى دفع الجزية للعثمانيين. وبعد وفاة القانوني دخلت العلاقات العثمانية النمساوية مرحلة جديدة اتسمت بالهدوء الحذر بعد ابرام معاهدة صلح في 1568م، حافظت على الوضع القائم بين الجانبين، ومما عزز السلام الطويل نسبيا في علاقات البلدين ظروفهما الداخلية، واولويات سياستهما الخارجية، فضلا عن مجيء سلاطين وحكام ضعفاء.

وعلى الرغم من وقوع حوادث حدودية تمكن الجانبان من ادامة الصلح بينهما مع استمرار النمسا بدفع الجزية، ولكن استمرار تلك الحوادث وامتناع النمسا عن دفع الجزية وجهت العلاقات نحو التأزم، واصبح كل طرف يحمِّل الاخر المسؤولية، ولم تفلح المحاولات لإنقاذ السلام الهش لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع والحرب الطويلة (1593–1606م).

ونظرا لأهمية القوة العثمانية في التوازن الدولي في القرن السادس عشر لذا تكتسب دراستنا هذه أهميتها العلمية، ومن خلال محاورها التي تركز على البحث في الظروف التي مهدت لعودة الصراع مجددا بين الطرفين ودوافعه لديهما، والمراحل التي قطعتها وصولا الى نهايتها التي ستحمل دلالات كثيرة في موضوع العلاقات الدولية في مطلع القرن السابع عشر . كما سنرى .

Corresponding author:

اولاً – خرق السلام – الممهدات

على الرغم من وجود بعض الآراء التي تحمل الجانب العثماني مسؤولية قيام الحرب بانتهاك حرمة المناطق الحدودية، لكن الحقيقة التي لا يمكن تغافلها هي ان الجانب النمساوي ايضاً كان مستعداً لبدء مرحلة جديدة في العلاقات تغادر السلم وتتجه نحو الحرب، ومن الجدير بالذكر ان تلك الانتهاكات مرت بمراحل، بدءاً من آذار عام 1586م، فقد داهمت قوة نمساوية منطقة بودين وتسببت بخسائر مادية وبشرية للعثمانيين، وفي اب 1587م رد العثمانيون على الهجوم السابق من قبل حاكم سيغتوار لكنهم خسروا في هذه المواجهة سبعمائة قتيل الامر الذي اثار السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)(1)، ولتوتر الوضع بين الجانبين كلفت حكومة النمسا الارشيدوق ارنست ماثياس (Arnst Mathias) شقيق الملك النمساوي رودولف الثاني(1576-1611م)، بحماية الحدود مع العثمانيين التي اصبحت اكثر ضرورة بسبب الاضطرابات الاخيرة، كما ان المتغيرات الداخلية في الربع الاخير من القرن السادس عشر داخل الدولة العثمانية مهدت الطريق للتوجه نحو الجانب الأوروبي، فأصبح نشوب الحرب بينهما قاب قوسين او ادنى(2).

وبعد الخسارة الاخيرة للعثمانيين وجه السلطان مراد الثالث رسالة شديدة اللهجة الى امبراطور النمسا حمّله فيها انتهاك معاهدة السلام التي كانت سارية بين الجانبين، كما تضمنت الرسالة اشارة الى تأخر الجانب النمساوي عن تسديد الجزية السنوية مما يترتب عليه قيام الجانب العثماني بالتخلي عن التزاماته ببنود المعاهدة، عندها بادر النمساويون الى ارسال ما ترتب عليهم ، واطلاق سراح الاسرى العثمانيين لتهدئة التوتر بين الجانبين، ومع ذلك عزز النمساويون من استعداداتهم العسكرية بشكل سري، وواصلوا زحفهم واقاموا تحالفات مع حكام الاقاليم التابعة للعثمانيين في البلقان، وبالفعل تمكنوا من كسب دعم العديد من الولايات المهمة فيها بحدود عام 1591م، والتي اصبحت تعادي الحكومة العثمانية، وازاء الوضع المتأزم عمدت الحكومة العثمانية الى تعيين حسن باشا(3) المعروف بـــ (دلي

Corresponding author:

حسن) والياً على البوسنة وتكليفه بمراقبة الحدود وخاصة من الجهة الكرواتية وتخويله بالتعامل مع المشاكل الحدودية(4).

ان سوء اختيار الحكومة للولاة انتج خسائر كبيرة للدولة، فعلى اثر تعيين حسن باشا (دلي حسن) على البوسنة، انتهك الاخير سيادة المناطق الحدودية مع النمسا، وقد بالغ في هذا الامر صيف 1592م(5)، من خلال الاستيلاء على قلعة (بهكه) بعد حصارها لمدة ثمانية ايام، ثم تحرك نحو يكى حصار وسيطر عليها، ورمم اسوارها، ثم قرر التوجه نحو كرواتيا، فأمر ببناء جسر على نهر كوبه بالقرب من يكى حصار لعبور قواته، وعند الاقتراب منها خرج عليه اميرها اردليك بان (Ardelek Ban) وتمكن حسن باشا من هزيمته، فحصل العثمانيون على الكثير من الغنائم والاسرى وتم ارسالهم الى استانبول، كما طالب الحكومة امداده بالجنود متوقعاً رداً من قبل النمساويين، وقال في هذا الشأن : "قطعاً هناك احتمال كبير في سعي الكفار لأخذ الانتقام"، بيد أن تبدل الوزارة العظمى وتولي خوجا سنان باشا(6) الذي كان يضمر الحقد لحسن باشا، حال دون حصوله على اسناد من الحكومة المركزية(7).

ازاء تطور الاحداث على الحدود أرسل الامبراطور النمساوي رودولف الثاني مبعوثا الى استانبول في 1592م، لتحذير الحكومة العثمانية عن تجاوزات حاكم البوسنة التي نتج عنها قتل الفي جندي وأسر الفاَ آخرين، والاستيلاء على اثني عشر مدفعاً، وطلب بإيقاف هذه التجاوزات، والا سيمتنعون عن دفع الجزية(8)، وازاء عدم مبالاة الدولة بمطالب النمسا ردت الاخيرة بالهجوم على اطراف نهر كولبا في شمال البوسنة، وباغتوا قوات حسن باشا اثناء تواجده فيها، وحققوا انتصاراً باهراً على مقربة من سيساك(سيسك)(9) في 20 حزيران 1593م(10). وعلى اثر ذلك امر السلطان بسجن السفير النمساوي –وكان ذلك القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقات بينهما– واعلان الديوان الهمايوني خلال اجتماع جلسة الديوان في 4 تموز 1593م الحرب(11) على النمسا(12).

ذهب عدد من المؤرخين الى تحميل خوجا سنان باشا مسؤولية اعلان الحرب وما ترتبت عليها من مآسي. والحقيقة ان الاحداث الاخيرة بينت ان كلا الجانبين كان يكن الرغبة في الحرب لأهداف ودوافع وإن أخذ أحدهما المبادرة، الامر الذي أوصل العلاقة بين الطرفين الى مرحلة جديدة اساسها الحرب لا السلم، فعلى الرغم من معارضة جهات في الديوان للحرب منهم شيخ الاسلام سعد الدين

Corresponding author:

افندي الا ان سنان باشا اصر على قيادة الحملة بنفسه، وامام تصلب سنان باشا، تراشق الاثنان في الديوان، ومن خلال الجلسة اكد سنان باشا انه سيكبل الامبراطور النمساوي ويسوقه بالسلاسل الى استانبول، وقد استحصل تأييد الوزراء وموافقتهم بتكليفه قائداً عاماً للقوات العثمانية ضد النمسا(13)، ومن الجدير بالذكر ان شيخ الاسلام لم يكن المعارض الوحيد للحرب، بل عارضها قادة اخرون منهم بستان زادة محمد، الذي رأى ان الجيش قد ارهقته الحروب الطويلة مع الصفويين خلال اثني عشر عاماً المنصرمة، واكد على ضرورة الحفاظ على السلام في الوقت الراهن، مستشهدا بما نقله احد الاسرى العثمانيين في النمسا بعد هربه عن التطور الحاصل فيها، وتحسن العلاقة بين الرعايا العثمانيين في البلقان والنمسا(14).

ثانياً – دوافع الحرب لدى الجانبين

أ- دوافع الجانب العثماني:-

1) كان الجيش العثماني يعاني من نقص في التمويل بسبب حروبه الطويلة مع الصفويين وتكاليفها الباهظة التي انفذت مواردها، وتجلى ذلك واضحاً اثناء عزم الحكومة على الاستعداد للحرب فكان لديها نقص حاد في التمويل والمؤن الغذائية، فقد جاء اصرار الجانب المؤيد للحرب بذريعة تعويض العجز في الخزينة بما سيحصل عليه الجيش في حال انتصاره(15)، كما تضمنت خطة المؤيدين للحرب ايجاد مورد اخر لتهدئة الاوضاع المضطربة في الدولة، لأن نجاح الحملة سيؤدي الى توسع الاراضي التي ستدخل ضمن سيادتها ، وسيتم توزيعها على الفرسان مما يسهم في تهدئة الجنود الغاضبين الذين خسروا اراضيهم، فضلاً عن تأخر الامبراطور النمساوي في ارسال الجزية السنوية منذ عام 1591م، الامر الذي زاد من الاعباء الاقتصادية(16).
2) شجعت الاوضاع في اوروبا العثمانيين على اعلان الحرب، لانشغال حكوماتها في حروب مع بعضها، كإعلان انكلترا وفرنسا حرباً على اسبانيا، اما البندقية فقد فضلت البقاء على الحياد حفاظاً على مصالحها التجارية في الاراضي العثمانية وتحديداً في بلاد الشام(17).
3) ظهور آراء داخل المجلس الهمايوني مؤيدة لسياسة الصدر الأعظم خوجا سنان باشا وداعمة للحرب مع النمسا، الامر الذي حسم الموقف لصالح اعلان الحرب(18).

ب- دوافع الجانب النمساوي:

1) كانت النمسا لها دوافعها في السعي الى الحرب وخرق بنود السلام، وكانت في تلك المرحلة تعاني من اضطرابات داخلية وانشقاقات بين حكام الاقاليم والمركز، وكان اعلان الحرب على العثمانيين السبيل الوحيد لتوحيد الصفوف وكسب المعارضين للحكومة، اي انها ارادت توحيد تلك القوى تحت لوائها لمحاربة العدو المشترك لهم، كما ان انضمام ولايات الاردل والافلاق والبغدان وكرواتيا اليها كانت في صالحها، وبدأت تجمع فيها مواد تدعم الجانب المادي للحرب ضد العثمانيين(19).

2) ان التجاوزات العثمانية على المناطق الحدودية مثل : بيشته، بجوي، سيغتوار، موهاج وغيرها، واساليبهم القمعية في جباية الضرائب، ولّد سخطاً في تلك المناطق، وكانت من الأسباب التي شجعت حكومة النمسا على الحرب، ففي العهود السابقة كانت تلك المناطق تفضل السيطرة العثمانية على النمسا، لسياسة العدل التي ميزت الحكم العثماني، ولكن يبدو ان تغير السياسة العثمانية انعكس على جميع مفاصل الدولة والعاملين فيها، مما دفع رعاياها الى التوجه نحو النمسا، الامر الذي استغلته الاخيرة لشن حربها واعادة حكمها على الأراضي التي فقدتها(20).

ثالثاً – مراحل الحرب العثمانية النمساوية

- **المرحلة الاولى 1593–1604م :**

بعد حسم الدولة العثمانية لموقفها بإعلان الحرب كما أشرنا، عمدت اوروبا وعلى رأسها البابا الى جمع شتاتهم وتكوين تحالف ضد العثمانيين، الا ان جهود البابا لم تؤت ثمارها، عندئذٍ قام بتحريض ولايات البلقان – أردل والأفلاق والبغدان – واعداً اياهم بالحماية، فضلاً عن دعم امبراطور النمسا رودولف الثاني لهم، ولعل سخط تلك الولايات على العثمانيين كان ناجما عن اجبارهم على دفع اموال أكثر مما هو متفق عليه، الامر الذي ادى الى تمرد تلك الولايات لاحقاً على العثمانيين(21).

ابتدأ العثمانيون أولى الخطوات العملية للحرب بخروج الصدر الاعظم خوجا سنان باشا في 29 تموز1593م، باتجاه النمسا وسيطر على قلعتين صغيرتين لا اهمية لهما، ومع حلول فصل الشتاء شرع بالرجوع الى بلغراد فبقي فيها الى 5 مايس 1594م، عندها استغلت النمسا الانسحاب، وحاصرت قلعة بلغراد بخمسين الف مقاتل، وعلى اثر ذلك قرر والي بودين حسن باشا الصوقللو التصدي لهم ، فخرج بعشرين الف مقاتل متوجهاً نحو بلغراد، وعندما علم المحاصرون للقلعة بقدوم

Corresponding author:

حسن باشا تخلوا عن الحصار، وانسحبوا الى احد الجبال التي تبعد مسافة فرسخين(22)، وبعد المشورة(23)، تم الاتفاق على ملاحقة النمساويين، وتحرك حسن باشا دون خطة منظمة(24)، وكانت نتيجة المواجهة هزيمة كبيرة حلت بقواته وفقدان ستة الاف مقاتل، ومع ذلك حافظ حسن باشا على قلعة بلغراد، لكن التقدم النمساوي كان واضحاً، فقد تمكنوا من السيطرة على عشرة قلاع صغيرة وانتزاعها من العثمانيين، فضلاً عن اربع واربعين مدفعاً، مقابل وقوع قلعتين تحت السيطرة العثمانية(25).

نتيجة لتراجع العثمانيين في تلك المرحلة ارتفعت المعنويات القتالية لدى النمساويين، فعزموا على التوجه نحو استرغون(26)، وأعدوا جيشاً بلغ تعداده ثمانون الفاً بقيادة مانسفيلد (Mansfeld)، في اذار 1594م(27)، وفي الطريق سيطروا على قلعة نويغراد(28) وبعد وصولهم الى مشارف استرغون شددوا الحصار حولها لمدة زادت عن سبعين يوماً مع قصف يومي مكثف، وازاء هذا الوضع الحرج تباطأ الصدر الاعظم سنان باشا بالوصول في الوقت المناسب لإعانة المدافعين عن القلعة وانشغل بفتح قلاع صغيرة ، وكان الشتاء قد حل عندما وصل الى قلعة قومران(29)، اما النمساويين فقد اصروا على السيطرة على قلعة استرغون، فنصبوا حولها اكثر من اربعين مدفعاً قصفت جدرانها مما ادى الى انهيارها في الجهة المواجهة لنهر الطونة، وقد اثر الحصار على سكانها فعانوا من الجوع والعطش، كما أدى نفاذ الذخيرة والمؤن لدى القوات العثمانية المدافعة عنها الى تذمر الجنود وتمردهم على قادتهم، ولم يبق امامهم سوى الاستسلام، فتم الاتفاق على خروج ثلاثة أشخاص من القلعة للتفاوض مع الجيش النمساوي بهدف تسليم القلعة وتأمين حياة سكانها، وهم كل من : احمد جلبي كاتب محمد باشا، وحسين بك حاكم القلعة، والمؤرخ بجوي، بعد أربعة أيام من المعارك في ٧ آب ١٥٩٥م(30).

من الواضح ان المرحلة الاولى للحرب التي بدأت في أواخر عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م) ، في جبهة المجر لم تكن في صالح العثمانيين بسبب الهزائم المتكررة للجيش العثماني(31) وعدم نجاح خطة الصدر الاعظم خوجا سنان باشا امام قوة واندفاع الجيش النمساوي بقيادة القائد العسكري مانسفيلد الذي سيطر على اهم المناطق في المجر وهي قلعة استرغون وانتزعها من العثمانيين(32).

لقد اسهمت عوامل عديدة في اخفاق الجيش العثماني في تلك المرحلة وابرزها الاخطاء الذي ارتكبها

سنان باشا، منها السماح بالتحاق العديد من الجنود غير النظاميين في صفوف الجيش ، وهؤلاء عاثوا فساداً أثناء المعارك، وتعاملوا بقسوة مع السكان وصادروا ممتلكاتهم، مما ولّد سخطاً عاما تجاه الحكم العثماني، ومن الاخطاء ايضاً اساءة معاملة الافلاق والبغدان الامر الذي دفع بحكام هذه الولايات الى شق عصا الطاعة والتمرد على الدولة، وقد أنظمت الى كل من الافلاق والبغدان ولاية أردل ايضاً، وأنتهى الامر بهذه الولايات الثلاث الى توحيد مواقفها بقيادة حاكم الافلاق وقررت الوقوف بوجه العثمانيين بدعم من البابا(33).

وأثناء هذه المرحلة العسيرة توفي السلطان مراد الثالث ليحل محله ابنه محمد الثالث (1595-1603م) الذي اصابه الحزن وتدهورت معنوياته بسبب الاوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الدولة، وازداد الضغط على الجيش العثماني الذي تكبد خسائر كبيرة ، ثم جاء تمرد حاكم الأفلاق المدعو ميخائيل الذي اخذ على عاتقه مقاومة العثمانيين، فبدأ بالهجوم على القرى والقصبات وعبر نهر الطونة – الذي يصب في البحر الاسود – متوجهاً الى قرية روسنجق، فوصلها ونهب جميع القرى المحيطة بها، فقررت الحكومة المركزية تجهيز حملة بقيادة الصدر الأعظم خوجا سنان باشا لانهاء تمرد حاكم الافلاق ميخائيل(34)، فعبر سنان باشا نهر الطونة ونزل في صحراء يركوكي، ثم تحرك نحو بكرش – مركز ولاية الافلاق – (35)، وفي 28 / اب / 1596م استولى على بكرش، ثم توجه الى ترغوشه – في المجر– وكان ميخائيل قد عسكر في منطقة قريبة منه، وشن هجوماً على ترغوشه واحرقها وقتل العديد من الامراء والجنود العثمانيين وفرّ الباقون، وازاء الوضع المتأزم للجيش تنفس الأخير الصعداء بوصول عساكر التتار من القرم فتمكنوا من دخول البغدان وارغام حاكمها على الطاعة والقبض على المتمردين ومنهم ميخائيل الذي كان قد التجأ اليها عقب دخول العثمانيين الى الافلاق(36).

ازاء الموقف المحرج للقوات العثمانية، بعث سنان باشا برسالة الى السلطان دعاه فيها الى الخروج بنفسه على رأس حملة(37) مقتدياً بجده السلطان سليمان، وان ذلك سيكون كفيلاً بالنصر، والا سيكون الوضع عصيباً، وبتشجيع من شيخ الاسلام الذي كان مؤيداً لفكرة خروج السلطان قرر محمد الثالث ان يترأس الحملة، وفي هذه الاثناء توفي الصدر الاعظم خوجا سنان باشا، وتم تعيين داماد محمد باشا محله، وهذا الاخير كان مخالفاً لفكرة خروج السلطان، الامر الذي أثر في موقفه مجدداً وكاد ان يتراجع عن قيادة الحملة، وفي النهاية أضطر مرغماً لقيادتها تحت ضغط الانكشارية

Corresponding author:

واصرارهم على وجود السلطان بينهم كما في العهود السابقة قائلين: " لم لا يخرج سلطاننا لقيادة الحملة؟" لذلك قرر السلطان الخروج بنفسه(38) واصبح بذلك أول سلطان يخرج على رأس حملة عسكرية منذ الحملة الاخيرة للسلطان سليمان القانوني قبل ثلاثين عاماً، الأمر الذي أثّر ايجابياً في معنويات الجيش(39).

خرج السلطان محمد الثالث على رأس حملة عسكرية مقتدياً بآبائه(40)، وتوجه الى المجر، فتمكن من السيطرة على قلعة اكري الاستراتيجية بالكامل، وهي تفتح لأول مرة من طرف العثمانيين في 12 تشرين الاول 1596م، وعيّن صوفي سنان محمد باشا حاكما عليها(41)، عندها قررت النمسا الوقوف بصلابة بوجه العثمانيين، فجمعوا جيشاً كبيراً قوامه مائة الف جندي وتوجهوا نحو اكري لاستعادتها، وكان ذلك سبباً في انتشار الخوف في صفوف الجيش العثماني(42)، على اثر ذلك جرت معركة ميدانية بينهما في خاجوفا(43) في24 تشرين الاول 1596م، وكانت قوات الطليعة العثمانية بقيادة خادم جعفر باشا(44)، قد منيت بهزيمة كبيرة واتهم بالجبن لفرار جنوده، ومع ذلك ظل يقاوم في ساحة المعركة ولم ينسحب وهو يردد : "هذا قدرنا"، فعلى اثر هذه الخسارة تغيرت أحوال العثمانيين الى حزن بعد فرحهم بالسيطرة على اكري، ويذكر أن عدم مشاركة والي الروم ايلي ساهم في خسارة العثمانيين في بداية المعركة فأقيل من منصبه(45).

ثم شنت القوات النمساوية هجوماً كبيراً على قلب الجيش العثماني حيت يتمركز السلطان، وعمد الجيش النمساوي ان يحيط نفسه بمستنقعات خاجوفا(46)، فعلى الرغم من الهجمات المتكررة للقادة العثمانيين الا انها فشلت في إيقاف تقدم الجيش النمساوي الذي وصل بعض جنوده قريبا من خيمة السلطان ، فقرر الأخير مغادرة ميدان المعركة، لكن شيخ الإسلام سعد الدين افندي دعاه الى الثبات لئلا يهزم الجيش، عندئذ ثبت السلطان وقرر عدم المغادرة(47)، مما أدى الى رفع معنويات الجنود وثباتهم، وضمن هذه الأجواء أعاد الجيش العثماني الكرة على الأعداء مستغلا انشغال جنودهم بالنهب وجمع الغنائم(48). ثم خرج سنان باشا من مكمنه واخترق صفوف القوات النمساوية التي تقهقرت وبان انكسارها مقابل التقدم العثماني، وانتهت المعركة بنصر عثماني تحقق بصعوبة ، ثم عاد السلطان مباشرة الى استانبول، ولو بقي السلطان لكان العثمانيون حققوا الكثير من الإنجازات ليس لتفوقهم، وانما لتخبط الجيش النمساوي وانهيار معنوياته بعد المعركة (49) .

Corresponding author:

في عام 1601م اندلعت المواجهات مجددا بين الطرفين على اثر قيام القوات النمساوية بالاستيلاء على قلعة بلغراد والسيطرة عليها(50)، وفي 18 تشرين الاول 1601م، قامت القوات النمساوية بمحاصرة قلعة قانيزة لمدة سبعة اسابيع الا انها لم تتمكن من السيطرة عليها لإستبسال العثمانيين بالدفاع عنها بقيادة قائد القلعة ترياكي حسن باشا، ووصول تعزيزات عسكرية عثمانية الى المنطقة، مما أجبر النمسا على فك الحصار عنها، عندئذ حاول العثمانيون استعادة قلعة بلغراد ، وبالفعل تمكنوا من ذلك بقيادة القائد لالا محمد باشا(51) في 18 اب 1602م، وامام التقدم الذي احرزته القوات العثمانية حاصرت القوات النمساوية مدينة بودين تمهيدا لمهاجمة ولاية أردل التابعة للعثمانيين، غير ان لالا محمد باشا وقاضي بودين استماتوا بالدفاع عنها، فاضطر الجانب النمساوي الى الانسحاب دون تحقيق أهدافه(52).

وازاء استمرار الحرب السجال وصل الجانبان الى حالة من الاعياء ووضع صعب، وقد اقتربت المعارك بين الطرفين من عامها العاشر دون حسم فضلا عن تكاليفها الباهظة، واثناء ذلك توفي السلطان محمد الثالث وارتقى العرش ابنه السلطان احمد الأول في 1603م، الذي ابدى اهتماماً بالوضع على الحدود المجرية، وأول ما قام به هو تكليف الصدر الاعظم بالتوجه الى المجر لقيادة الجيش العثماني(53).

-المرحلة الثانية : 1604-1606م

لقد اتضح من خلال دراسة المرحلة الاولى الممتدة من 1593 الى 1604م، عدم تحقيق العثمانيين الكثير من الإنجازات مقابل ما فقدوه من جنود و وزيادة التكاليف المنهكة لخزينة الدولة، اما المرحلة الثانية فقد شهدت متغيرات في الحرب لدخول الجانبين في مرحلة جديدة من العلاقات، اذ مع تولي السلطان أحمد الاول الحكم تم تعيين الصدر الاعظم مالقوج علي باشا، وتكليفه بالتوجه الى الجبهة الغربية، وقُدر للصدر الاعظم الجديد ان وافته المنية حال وصوله الى بلغراد، وفي هذه الاثناء كانت قلاع استرغون وسان مارتن ويانق تحت سيطرة النمسا، وكانت ولايتي بغدان وإردل أيضاً قد اعلنتا الولاء للنمسا مرة اخرى، وبعد وفاة الصدر الأعظم علي باشا، تم تعيين لالا محمد باشا (1604-1606م) وزيراً وسرداراً على حملة المجر، الامر الذي لاقى استحسان الجيش العثماني لما له من انجازات عسكرية، كما ألقى ترشيحه الرعب في قلوب النمساويين(54).

Corresponding author:

وصل لالا محمد باشا الى بلغراد في 14 تموز 1605م، قاصداً استعادة قلعة استرغون المهمة، ثم توجه الى المجر عبر بودين، وفي طريقه سيطر على قلعة بشته دون قتال، اذ ان اهلها تركوها حال سماعهم بتقدم القوات العثمانية نحوها، ولكنهم قاموا بتفخيخ القلعة قبل مغادرتها بغية تفجيرها على العثمانيين، ولكن قائد الحملة تنبه الى هذا الامر ونجح في ابطال مفعول المتفجرات(55).

قرر القائد العثماني ان يعزز موقفه بالسيطرة على ثلاث مواقع مهمة لإضعاف قلعة استرغون وهي جيكلدرن وتبه دلن و فيشغراد، وفي 29 اب 1604م تمت السيطرة على جيكلدرن التي تقع على ساحل الدانوب مقابل استرغون، وبعدها استسلمت قلعة فيشغراد الى حاكم البوسنة خادم خسرو باشا في 8 ايلول 1604م، كما تم الاستيلاء على تبه دلن، وبذلك اصبح الطريق الى استرغون مؤمناً(56) وامام تقدم العثمانيين انسحبت القوات النمساوية الى أسترغون وتحصنت فيها، وازاء ذلك واصل الجيش مسيره الى استرغون، وضرب الحصار حولها لمدة واحد وثلاثين يوماً، غير ان حلول فصل الشتاء وكثرة الامطار والعواصف الثلجية وتذمر الانكشارية كلها أمور دفعت بالعثمانيين الى التراجع عن الحصار والتخطيط لإعادة المحاولة في العام القادم(57).

وفي عام 1605م، استجدت امور كان من شأنها ان تغير ملامح الصراع بين الجانبين ألا وهو انضمام حليف استراتيجي الى الجانب العثماني وهو استيفان بوكسكاي(58) الحاكم الجديد لأردل مما عزز من قوة العثمانيين(59)، لقد قرر بوكسكاي معاداة النمسا، فعلى اثر انتشار المذهب البروتستانتي في اوساط شعب أردل، أصبحوا منفتحين على حرية الدين على خلاف النمسا الكاثوليكية، كما ان اساءة الاخيرة معاملة امراء المجر اثارت فيهم مشاعر الكره نحوها، فضلاً عن انها كانت تجبرهم على الانضمام الى جانبها في الحرب ضد العثمانيين(60) فعلى اثر هذه المستجدات وتنامي مشاعر العداء لدى المجريين بصورة عامة ضد النمسا ، والصلح الذي تم بين العثمانيين وحاكم أردل الجديد، الامر الذي استغله العثمانيون لإستئناف القتال ضد النمسا(61).

ولأهمية استرغون كما أشرنا عزم الجيش العثماني على استعادتها(62)، ووضع القائد العثماني لالا محمد باشا خطة عسكرية لتحقيق ذلك مستغلاً غياب قائد القلعة عنها، فكثف قصفها اولاً، ثم اعقب ذلك بحصار امتد لعشرة أيام وفي اليوم الحادي عشر أمر قواته بشن هجوم عنيف على أسوار القلعة الخارجية(63) تكلل بالنجاح وقتل المدافعين، وبعد اجتياز السور الخارجي اندفع الجنود العثمانيون

Corresponding author:

لإختراق السور الداخلي، وفرضوا حوله الحصار لمدة عشرة أيام أخرى عندئذٍ ايقن سكان القلعة والقوات المدافعة عنها ان صمودهم لن يطول، وان هجوم الجيش العثماني أصبح وشيكاً، فأرسلوا مبعوثاً للتفاوض مع العثمانيين لطلب الامان وتسليم القلعة مقابل انسحاب العثمانيين من قلعة آكري، أي استبدال قلعة استرغون بآكري، ولكن هذا الطلب تم رفضه من قبل السلطان واركان الحكومة العثمانية(64)، ومع نفاذ المؤن والذخيرة لدى المدافعين سُمعت اصوات في ليلة 3 تشرين الاول 1605م، تعلن الاستسلام(65) مقابل الامان، والجدير بالإشارة هنا أن المؤرخ بجوي الذي تم تكليفه من قبل السردار لالا محمد باشا للتباحث حول استلام القلعة، هو نفسه كان ضمن الوفد الذي اجرى مباحثات تسليم القلعة للنمساويين عام 1595م أي قبل عشر سنوات، فتم الاتفاق على اطلاق سراح الاسرى العثمانيين البالغ عددهم ثمان واربعون شخصا، فخضعت القلعة مجدداً لسيطرة العثمانيين، وتم ارسال الخبر عن طريق المؤرخ بجوي الى استانبول(66).

بعد ان تمت السيطرة على استرغون كلف لالا محمد باشا ابن اخته شرخوش ابراهيم باشا حاكم قانيزة، بحكم استرغون، وبهدف تأمين هذا الانجاز وابعاده عن الخطر عزم الجيش العثماني على تطهير اطراف استرغون بمعاونة حاكم أردل، فأستطاعوا تأمين القرى والارياف على اطرافها حتى وصلوا الى مدينتي كورميند وشتاينماير وعادوا بالكثير من الغنائم والاسرى(67).

وبعد تحقيق العثمانيين التقدم على النمسا في المجر ارسل حاكم أردل بوكسكاي وفداً الى استانبول ضم كل من: استيفان كورلات (İstvan Korlath)، وكيكدي (Kekedy)، الذين احضرا معهما الهدايا، وتلقوا تكريماً لائقاً من قبل السلطان بمراسيم اعلان بوكسكاي حاكماً على اردل والمجر بالكامل(68)، وقد صدر الامر بذلك بشكل رسمي في 22 تشرين الاول 1605م، وكان هذا بمثابة ضربة قاصمة للنمسا(69)، وجرى تتويجه بمراسيم جرت في ميدان راكوس(Rakos) من قبل الصدر الاعظم في حفل مهيب تخللته اطلاقات المدافع، وبعد اعلان تبعيته للدولة العثمانية وضع القائد لالا محمد باشا التاج على رأسه، وبناءً على موقفه أعفاه السلطان من الجزية لعشر سنوات، وبعد انقضاء المدة يلتزم بدفع مبلغ الجزية ومقداره عشرة الاف دوكا، كما تُرك له حكم حصن ليبان و يانوفا، وبالمقابل تنازل بوكسكاي عن منطقتي ليبا وجينو للعثمانيين تحت سلطة حاكم طامشوار(70).

بعد الانتصارات العظيمة التي حققها الصدر الاعظم محمد باشا في الجبهة الغربية، تم استدعائهُ من

Corresponding author:

قِبل السلطان للنظرِ في المستجدات على الجبهة الشرقية مع الصفويين، وكلفهُ بقيادة الحملة في الجبهة الشرقية، فترك قيادة الجيش بيد قويوجو مراد باشا، ومع ذلك كان قد سعى الى احلال السلام مع الجانب النمساوي ، وتأمين الحدود للمحافظة على الانتصارات الأخيرة ، لكنه توفي ليتولى درويش باشا(1606–1607) منصب الصدارة الذي شهد عهده عقد معاهدة زيتفاتورك (سيتفاتورك) (Zittvaturk Antlaşması) للصلح مع النمسا ووضع حد للحرب الطويلة التي استمرت ثلاثة عشر عاماً(71) لتدخل الدولة في مرحلة جديدة من العلاقات مع النمسا.

رابعاً – معاهدة زيتفاتورك

لم يتوصل الجانبان الى الصلح بشكل مفاجئ في 1606م، بل سبقته محاولات عديدة لانهاء الحرب، وكانت اولى تلك المحاولات في عام 1597م، بمبادرة من الجانب النمساوي تضمنت شروطاً لإحلال السلام بين الطرفين وتركزت على أربع نقاط وهي:–

1– اعادة العثمانيين لجميع الاراضي التي تم الاستيلاء عليها.
2– التعويض عن الخسائر التي تسببت بها الحرب.
3– اعادة قلعة قانيزة الى النمسا.
4– تنازل العثمانيين عن حماية اردل(72).

الا ان تلك المطالب لم تلق اذاناً صاغية من الحكومة العثمانية، بسبب رفع النمساويين لسقف مطالبهم والتي لا تتناسب مع مصالح الحكومة العثمانية، كما شهد العامين التاليين ايضاً جهودا نمساوية لإحلال السلام، وكان القائد العثماني مراد باشا يلتقي بهم في بودين للتباحث حول الوصول الى الصلح الا ان نتائج تلك المباحثات لم تكن ايجابية(73)، وفي عام 1599م، بادرت النمسا مجدداً بطرح شروط جديدة للسلام لإنهاء الحرب تضمنت استبدال استرغون بقلعة اكري، ولكنها رفضت من قبل العثمانين ، وادى تمادي النمساويين في مطالبهم الى فشل المباحثات بشكل مستمر واخرها كان في عام 1603م، واستمرت الحرب ثلاث سنوات اخرى على الرغم من الوساطة الانكليزية لإنهائها(74).

وبحلول عام 1605م، وتحقيق الجيش العثماني انتصارات بدأت الحكومة النمساوية تتراجع في مطالبها وتنتهج سياسة مغايرة لتحقيق الصلح، وبإلحاح الارشيدوق ماتياس (1556–1619م) شقيق الامبراطور النمساوي رودولف الثاني، الذي لم يرغب في فقدان النمسا لمزيد من الاراضي المهمة،

Corresponding author:

كما فقدت قلاع اكري واسترغون وغيرهما(75)، فضلاً عن فقدانها ما يقارب مائة الف مقاتل، وانحياز حاكم اردل الى العثمانيين، اما الجانب العثماني فهو الاخر كان يميل الى الصلح لأسباب منها: الاضطرابات الداخلية الناجمة عن اتساع حركات التمرد في الاناضول، فضلاً عن مشاكلها الحدودية مع الصفويين لذلك أصبح الصلح ضرورة ملحة للجانبين(76).

نتيجة لذلك تم التوصل الى توقيع معاهدة صلح بين الجانبين والتي عُرفت بمعاهدة زيتفاتورك في 11 تشرين الثاني 1606م ، بعد مفاوضات استمرت ثلاثة وعشرون يوماً (77) ، وبناءً على النتائج العسكرية المترتبة بين الجانبين تم صياغة مسودة المعاهدة وكلف مراد باشا الذي خلف قائد الحملة لالا محمد باشا، وعلي باشا حاكم بودين وهابيل افندي قاضي المدينة ذاتها بصياغة مسودة المعاهدة، اما النمسا فقد مثلها حاكم قومران دي مولارد (Dee Mollard)، فتمت الموافقة على بنودها من قبل الجانبين وقد جاءت تسمية المعاهدة بـــ"زيتفاتورك"(78) نسبة الى المكان الذي تم فيه توقيع المعاهدة(79)، واتفق على ان يكون مدتها عشرون عاماً، واحتوت على سبع عشرة مادة، وأهم ما جاء فيها:-

1- الغاء الجزية السنوية التي كانت تدفعها النمسا الى الدولة العثمانية بحسب المعاهدات السابقة والبالغة ثلاثون الف دوكة، ويستعاض عنها بمنح عينية عبارة عن هدايا (اختيارية) كل ثلاث سنوات تقدمها النمسا الى الدولة العثمانية دون تحديد قيمتها(80).
2- على النمسا ان تعطي الدولة العثمانية تعويضاً عن الحرب التي استمرت ثلاثة عشر عاماً، ومقداره مئتا الف قرش، اي ما يعادل سبع وستون الف قطعة ذهبية حال التوقيع على المعاهدة(81).
3- على الدولة العثمانية تسمية امبراطور النمسا بلقب "قيصر" في المخاطبات الرسمية، بدلاً عن الملك، واعتماد المساواة في هذا الجانب في المكاتبات الرسمية(82). فعلى الرغم من عدم ترتب شيء على الامر بالنسبة الى العثمانيين الا ان استحصال هذا اللقب والاعتراف به من قبل السلطان كان يعني الكثير للنمسا، فقد كانت ترى فيه تقوية لروابطها بين حكومتها ورعاياها في المجر(83)، ولأن هذا المصطلح كان له دلالات لدى الشعب المسيحي في البلقان، فكان يتوق الى هذا المصطلح الذي يعكس خلفية دينية وتاريخية للمسيحيين(84).

Corresponding author:

4- يتعهد الجانبان العثماني والنمساوي الالتزام ببنود المعاهدة فيما يخص عدم خرق الحدود المشتركة بينهما بعد تحديد ممتلكات الجانبين وفقاً للمعاهدة، وفي حال حدوث ذلك سيتم تعويض الجانب المتضرر(85)، وفي حال تعدي اي جهة غير حكومية على املاك الطرف الاخر، فسيعاقب من قبل الدولتين ويتم اعادة من تم أسره وتعويضه(86). وهذا الامر يعد تحولا في سياسة التوسع العثماني في الاراضي المجرية، والتوقف عن ممارسة سياستها السابقة، والالتزام الصارم بالاتفاقية(87).

5- تخضع الاراضي التي دخلت ضمن سيادة بوكسكاي حاكم اردل للقواعد ذاتها التي اتفق عليها الجانبان العثماني والنمساوي بخصوص اراضيهما، بعدم التعدي والمساس بها(88).

6- تلتزم طائفة التتار وغيرهم من العساكر الخاضعين للحكم العثماني بعد عقد الصلح بعدم الاعتداء على اراضي امبراطور النمسا(89).

7- بقاء القرى التي دخلت في طاعة العثمانيين ودفعت الضريبة لهم اثناء سيطرتهم على قلعة اكري عام 1596م ، على حالها ضمن السيادة العثمانية (90).

8- معاقبة مثيروا الفتنة، واذا حاول أي شخص او جهة الانخراط في اعمال عدائية ضد الاخر فسيتم معاقبته من الطرفين(91).

9- عدم رفض السلطان العثماني للسفراء الذين تختارهم النمسا لتمثيلها في العاصمة استانبول.

10- من الممكن تعمير القلاع المتضررة بسبب الحرب التي استمرت ثلاثة عشر عاماً والخاضعة للجانبين بشرط عدم بناء حصون جديدة (92).

11- تخضع القلاع الحدودية الى الحماية ولا يمكن التجاوز عليها بهجوم، وان حدث ذلك اثناء مدة الصلح، فسيتم ارجاعها فوراً الى الجهة الخاضعة لها(93).

12- سيبقى ستيفان بوكسكاي حاكماً لأردل متمتعاً بالسيطرة على المناطق التي أعطيت له بموجب الاتفاقية(94)

13- تعفى القرى المحيطة بقلعة استرغون التي خضعت للعثمانيين عام 1605م، من الضرائب كونها كانت موالية للنمسا ولا تلتزم باي تعهدات مع العثمانيين(95).

14- تقسيم الواردات الضريبية للقرى المحيطة بقلعة قانيزة التي دخلت تحت السيطرة العثمانية بين الجانبين(96).

15- من الممكن ان تدخل اسبانيا كطرف ثالث في هذه الاتفاقية للصلح مع الدولة ان رغبت

بذلك(97).

16- توكيل حكام الاقاليم الحدودية لدى للجانبين للنظر في مدى التزامهما بالسلام، ومعالجة اي مشكلة تنجم عن انتهاكها حال حدوث نزاعات حدودية بينهما، وقد اُختير حاكم بودين ممثلاً عن الحكومة العثمانية، وحاكم قلعة يانق ممثلاً عن النمسا(98).

17- يستمر العمل بمضمون المعاهدة في عهد السلاطين اللاحقين لأحمد الاول، والملوك اللاحقين لرودولف الثاني الى حين استكمال مدتها القانونية وهي عشرون عاماً(99).

بعقد معاهدة ستيفاتورك دخلت الدولة العثمانية في مرحلة جديدة من العلاقات مع النمسا والتي تمثل بداية لعلاقات الدولة مع اوروبا بأكملها(100)، فأعقبها عهد يسوده الهدوء النسبي لمدة طويلة، بدءاً من عام 1606م، كما عدت هذه المعاهدة نقطة تحول في تاريخ الدولة بتعهد الجانبين على الالتزام بالصلح مدة عشرين عاماً التي مثلت بداية توقف التوسع العثماني في الغرب(101)، على الرغم من المحاولات الخجولة في اوقات لاحقة الا انها لم تؤت ثمارها(102)، وانكسر حاجز الرهبة بين الدولة والنمسا وقد عززت الحرب الاخيرة ذلك بين الطرفين والتي استمرت اكثر من ثلاثة عشر عاماً كما اشرنا(103).

من خلال النظر في بنود المعاهدة نرى متغيرات جديدة لم تشهدها المعاهدات السابقة بين العثمانيين والنمسا، فمن ناحية الظروف المحيطة بالمعاهدة فقد اظهر الضعف العثماني الذي بدا واضحاً من خلال تغير اماكن عقد الاتفاقيات(104)، ففي السابق كانت الدول المجاورة تأتي الى العاصمة استانبول لعقد الاتفاقيات وهي صاغرة، اما في هذه الاتفاقية فقد تغير الامر فقد جرى عقد المعاهدة في منطقة حدودية اتفق عليها الجانبان(105)، ومن السمات المهمة لهذه المعاهدة الموقعة مع النمسا انها تعد اول معاهدة يتم توقيعها بين الدول الأوروبية والعثمانيين وفقا للقانون الدولي(106)، كما عدت هذه المعاهدة نهاية فكرة السيادة العثمانية والتي على اساسها انطلق العثمانيون في توسعهم وتعاملهم مع الامم الاخرى، واهتزت فكرة الدولة العالمية(107)، وعكست بوضوح التدهور والتراجع الذي وصلت اليه الدولة العثمانية ومثلت بداية مرحلة جديدة في التاريخ العثماني(108).

كما ان المعاهدات التي عقدتها السلطة العثمانية سابقاً كانت تتم من منطلق القوة ذات السلطة الاقوى في العالم، عن طريق مبعوث يوفد الى استانبول من الطرف الاخر الذي يبادر بعرض الصلح، وفي حال قبول السلطة العثمانية، كانت تبدأ بالعبارات التالية : ((**المنح الكريمة من السلطان المنتصر**

Corresponding author:

دائماً الى ملك النمسا الملحد المهزوم دائماً))، فكانت الدولة تقبلها متفضلة وهي من كانت تفرض شروطها، اما الان ولأول مرة وقعت هذه المعاهدة على قدم المساواة، واصبح كل من السلطان العثماني والامبراطور النمساوي يتعاملان مع بعضهما بمرتبة متساوية ، والغاء تبعية الاخير للدولة، كما ان مدة المعاهدة طويلة اذا ما قورنت بمعاهدات الدولة السابقة والتي كانت في السابق تتجدد بين حينٍ وأخر وهذا الامر غير من المعايير السابقة للمعاهدات(109).

وفيما يتعلق بالمادة الخاصة بدفع الجزية المقررة على النمسا، والبالغة ثلاثون الف دوكا ذهبية، والتي كانت النمسا ملزمة بدفعها منذ ايام القانوني، ولكن الآن استبدلت تحت اسم الهدايا والمنح على سبيل المجاملة بين حاكمين متساويين من الناحية الدبلوماسية والسياسية(110)، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل بشكل واضح على نهاية التفوق الذي حققه العثمانيون في زمن القانوني الذي تجلى واضحاً في معاهدة عام 22 حزيران 1533م، والتي عدت الامبراطور النمساوي تابعاً للسلطان، مساوياً للصدر الاعظم من حيث المكانة(111).

ونلاحظ في بند آخر عدم حدوث تغيير مهم في الممتلكات الاقليمية للجانبين، باستثناء اردل، لتصبح هذه المقاطعة مستقلة الى حد ما – وان لم يكن بشكل كامل – عن الدولة العثمانية، مما شكل علامة على حقبة جديدة في العلاقات الدبلوماسية العثمانية ليس مع النمسا فحسب بل مع دول العالم المسيحي(112). كما ان دول البلقان فضلت البقاء تحت الحكم العثماني بعضها بتبعية فعلية والبعض الاخر بتبعية شكلية مقابل دفعها لالتزاماتها من الجزية الى الدولة(113).

ومن الجدير بالذكر هنا أن المعاهدة لم تبق محتفظة على قوامها القانوني الأصلي، إذ جرى تعديل عليها في 28 حزيران 1615م، فيما يتعلق بأسترغون والتي كانت محل خلاف بين الجانبين ووفقا للتعديل الجديد اعطيت الأخيرة الى النمسا مقابل دفعها لنصف وارداتها الضريبية الى الدولة العثمانية، كما تضمن التعديل السماح لرعايا النمسا بممارسة طقوسهم الدينية بحرية في الدولة العثمانية وبناء الكنائس، وهذا السماح استغلته النمسا فيما بعد للتدخل في الشؤون الداخلية العثمانية(114)، وفي حزيران عام 1616م اجري تعديل آخر على بنود الاتفاقية حول بعض المسائل الحدودية العالقة وولاية اردل، اما التعديل الثالث على الاتفاقية فقد أجري في عام 1628م(115)، فعلى الرغم من ان المعاهدة كانت محددة بعشرين عاماً الا انها تم تجديدها لتظل سارية المفعول مدة خمسين عاماً، ليدخل

Corresponding author:

الجانبان في مرحلة جديدة من العلاقات لم يشهد لها مثيلاً من قبل من حيث تقبل الجانب العثماني بتحديد حدوده ، واعترافه بحقيقة تعاظم قوة الدولة النمساوية(116).

الخاتمة :

على الرغم من أجواء السلام التي كانت تخيم على العلاقات العثمانية النمساوية في العقد التاسع من القرن السادس عشر ، والتي تم الركون اليها منذ نهاية عهد السلطان سليمان القانوني، فان حوادث الحدود والغارات المتبادلة على بعض القلاع في بلاد المجر ، والتي كانت تحدث بين الحين والأخر ، كانت تنذر عن قرب نهاية عهد السلام ، وقد ثبت لنا من خلال الدراسة ان دوافع سياسية واقتصادية متعلقة باوضاع البلدين كانت تدفع بحكومتيهما للمواجهة وتجدد الصراع ، على الرغم من محاولات التشبث بالسلام ظاهريا ، وان كانت المبادرة بإعلان الحرب رسميا قد وقعت على عاتق العثمانيين ، وذلك في 4 تموز 1593م .

في المرحلة الأولى من الحرب التي امتدت الى عام 1604م ، والتي عاصرت عهود ثلاثة من السلاطين العثمانيين (مراد الثالث ، محمد الثالث ، احمد الأول) ، فقد شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة إخفاقات عثمانية بخسارتهم لقلعة استراغون الاستراتيجية في 7 اب 1595م ، وفشل خطتهم القتالية في اكثر من موقع ، وأضاف تمرد حاكم الافلاق ميخائيل ضغطا اخر على الموقف العسكري للعثمانيين في جبهات القتال ، ثم ظهرت أصوات في مقدمتهم الصدر الأعظم خوجا سنان باشا وقادة الانكشارية تدعوا الى ضرورة تواجد السلطان على رأس الحملة لرفع معنويات الجنود، فاضطر السلطان محمد الثالث الى قيادة الحملة ، فتم فتح قلعة اكري الاستراتيجية في 12 تشرين الأول 1596م ، ثم اعقب هذا النصر العثماني تحشد نمساوي كبير لاستعادة القلعة المذكورة ، فكانت احداث معركة خاجوفا في 24 تشرين الأول 1596م التي تحقق فيها النصر بصعوبة للعثمانيين .

على الرغم من استمرار المعارك بين الطرفين واطالة امدها ، وارتفاع تكاليفها المادية والبشرية ، واقترابها من العام العاشر بنهاية عهد السلطان محمد الثالث ، الا ان كفة الصراع لم تتأرجح لصالح احدهما في المرحلة الأولى .

ومع تولي احمد الأول العرش العثماني دخلت الحرب مرحلتها الثانية (1604–1606م) ، ونظرا لاهتمام الأخير وأركان حكومته بضرورة حسم الموقف في الجبهة الغربية ، وكانت قلاعا مهمة مثل

Corresponding author:

استرغون قد خضعت للنمسا، فضلا عن خروج ولايتي بغدان واردل عن طاعة العثمانيين ، والتحاقهم بالنمسا . فعين السلطان احد القادة الاكفاء وهو لالا محمد باشا قائدا للحملة ، وصار هدف الخطة العسكرية العثمانية استعادة قلعة استرغون ، ومما ساهم في تعزيز الموقف العثماني عودة حاكم اردل الجديد بوكسكاي الى طاعة العثمانيين ، وقد اثمرت الجهود العثمانية في استعادة القلعة في تشرين الأول 1605م بعد ان ظلت تحت السيطرة النمساوية زهاء عشر سنوات . على الرغم من التقدم العثماني في الجبهة الغربية ، ولكن الموقف في الجبهة الشرقية ، والأوضاع الداخلية جعلت القيادة العثمانية تميل الى انهاء حالة الحرب ، وكانت النمسا تعمل من اجل ذلك ايضا منذ عام 1597م ، ولكن الرفض العثماني لشروطها افشلت جميع المحاولات ، ومع التقدم العثماني في 1605م جعلت حكومة النمسا تتراجع عن بعض مطالبها لتجنب المزيد من الخسائر، فتوصل الجانبان الى عقد معاهدة زيتفاتورك في 11 تشرين الثاني 1606م ، التي وضعت نهاية للتفوق العثماني في اوربا ، ودخلت العلاقات بين الجانبين (العثماني–النمساوي) في مرحلة جديدة تقوم على المساواة .

هوا

---

(1)Feridun M. Emecen, Osmanli İmparatorluğu'nun Kuruluş Ve Yükseliş Tarihi (1300-1600), Ayhan Matbaasi, Kültür Yayinevi, İstanbul، 2016, S.350.

(2) a. e. , S. 344

(3) يعد الوالي حسن باشا من اقرباء الصدر الاعظم سياويش باشا، ومدعوماً من قبله. ينظر: ابراهيم بجوي افندي، تاريخ بجوي إبراهيم افندي (التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان مراد الثالث الى عهد السلطان مراد الرابع)، ترجمة و تقديم : ناصر عبد الرحيم حسين، ط1، المركز القومي للترجمة، 2015م، ، ج2، ص156.

(4) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة : عدنان محمود سلمان، ط1، مؤسسة الفيصل للتمويل، تركيا، 1988م، ج1، ص423. ؛

F. M. Emecen, a. g. e. , S.351.

(5)Erhan Afyoncu, Sorulara Osmanli İmpratorluğu, 2.B., Yeditepe Yayinevi, İstanbul, 2012, S.388. (النسخة الالكترونية) .

Corresponding author:

(6) خوجا سنان باشا: وهو من رجال الدوشيرمة ينحدر من أصول البانية، تولى عدة مناصب قيادية في الدولة منذ عهد سليم الثاني، وتولى منصب الصدر الاعظم خمس مرات، ثلاث منها في عهد مراد الثالث واثنتان في عهد محمد الثالث، وقضى صدارته الاخيرة في الاعداد لحملة آكري بقيادة السلطان محمد الثالث وتوفي في 3 نيسان 1596. ينظر:

İsmail Hami Danişmend, İzahli Osmanlı Tarihi Kronolojisi, C.3, Turkiye Yayinevi, Istanbul, 1972, S. 161.

(7) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص159- 161.

(8) F. M. Emecen, a. g. e., S.351.

(9) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص161. ؛ ياسر عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الاجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ام القرى، السعودية، 2001م، ص280. ؛ اوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص422.

(10) سمي ذلك العام بعام "بوزغون" اي الهزيمة انظر:

E. Afyoncu, a. g. e., S. 389.

(11) اطلق النمساويون على حربهم الاخيرة مع العثمانيين التي استمرت 13 عامًا من 1593 إلى 1606 بالحروب التركية الطويلة أو الحروب الطويلة أو حروب(15) عامًا، لأن الصراعات الأولى بدأت في عام 1591م. انظر:

E. Afyoncu, a. g. e., S. 389-390.

(12) أوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص422. ؛

E. Afyoncu, a. g. e., S. 389.

(13) أوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص423.؛

F. M. Emecen, a. g. e., S .348.

(14) F. M. Emecen, a. g. e. , S. 348-. 349.

(15) a. e., S. 354.

(16)Halil Inalcik, Devlet-i’ Aliyya Osmanli İmparatorluğu Üzerine Araştirmalar (1302-1606), (I), Türkiye iş Bankassi Kültür Yayınları, İstanbul, 2009, S. 129.

(17) a. e., S. 129.

Corresponding author:

(18) كان سنان باشا يرغب في تحقيق مكاسب شخصية بانتصاره على النمسا لينال المديح والثناء من قبل السلطان كما انه رغب في انهاء الاضطرابات التي احدثها الانكشارية عقب صلح الدولة مع الصفويين واستغلالهم للمحاربة على الجبهة الغربية، و اراد ايضاً رد الاعتبار للجيش العثماني الذي طاله التخلف بالمقارنة مع التقدم الذي شهدته اوروبا في استخدامهم للأسلحة النارية. ينظر:

H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar, (1603-1656) (II), S.19.

(19) F. M. Emecen, a. g .e. , S. 355.

(20) a. e. , S. 349.

(21) H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (1603-1656 (II), S.19. ;

أوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص425.

(22) الفرسخ: أصل الكلمة فارسية (فرسنك) وهي تساوي ثلاثة أميال تقريباً فهي تقدر بـــ (4,448م) ذراع، اما الفرسخ العربي (5,763م). ينظر: سهيل الصابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مرا: عبد الرزاق محمد حسن بركات، ب. ط.، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص162-163.

(23) لم يمتثل حسن باشا الصوقللو لآراء بعض القادة معه بعدم الخروج لملاحقة فلول الجيش النمساوي، امثال قوجا حسام اغا، الذي كان قائداً قد عاصر السلطان سليمان القانوني، واكد بخطأ الامر فانسحاب النمساويين ليس علامة الهزيمة. ينظر: بجوي، المصدر السابق، ج2، ص172.

(24) المصدر نفسه، ص172.

(25) مير الاي اسماعيل سرهنك، من حقايق الاخبار عن دول البحار، المطبعة الاميرية ببولاق، مصر، 1312هـــ، ج1، ص570. ؛ أوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص423.

(26) تقع استرغون على بعد (37) كم شمال غرب بودين، على الجانب الايمن لنهر الدانوب، وتعد نقطة حيوية في المجال العسكري للعثمانيين، اذ ان السيطرة عليها يؤمن كل من بيشته وبودين، وتذكر في المصادر الغربية بـــ"غران". ينظر:

İ. H. Danişmend, a. g. e., S. 239.

(27) E. Afyoncu, a. g .e., S. 392.

Corresponding author:

(28) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص175.

(29) المصدر نفسه، ص189. عن تفاصيل السيطرة على تلك القلاع ينظر: المصدر نفسه، ص179.

(30) İ. H. Danişmend, a. g. e., S. 149-150.

(31) Metin Kunt, ve digerleri, Türkiye Tarihi, C.3, Osmanli Devleti (1600-1908), Ankara, 1988, S.13.

(32) E. Afyoncu, a.g.e., S. 392.

(33) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص192.

(34) H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar, (1603-1656) (II), S.21. ;

ابراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، 1988م، ص108.

(35) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص209. ؛ عزتلو يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ب. ط.، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2012م، ص73-74.

(36) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص211-213.

(37) على الرغم من تحريض سنان باشا للسلطان على قيادة حملة، الا ان والدة السلطان محمد الثالث السلطانة صفية لم تكن ترغب بخروج ابنها الى الحملة خشية وقوعه تحت تأثير الصدر الاعظم اكثر منها، لذلك ادعت انه ليس من المناسب خروج ابنها في العام الاول من حكمه حفاظاً على السلطان والدولة. ينظر:

F. M. Emecen, a. g. e. , S. 358.

(38) E. Afyoncu, a. g. e., S. 392.

(39) Douglas A. Howard, A History of the Ottoman Empire, University Printing House, Cambridge, United Kingdom, 2017, p. 208 .(النسخة الالكترونية)

(40) بعد سقوط استرغون اجمع العلماء والفقهاء على ان سبب تلك الهزائم هو عدم مشاركة السلطان جيشه في حملاته وقد اكد الامر خطيب مسجد آيا صوفيا آنذاك محي الدين أفندي في احدى خطبه ان خسارة العثمانيين لإراضيهم تعني خروج الاسلام منها، وعند سماع السلطان لذلك ذرف الدموع وأعلن أنه سيشارك في الحملة شخصيا. ينظر:

F. M. Emecen, a. g. e. , S. 357.

Corresponding author:

(41) İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S. 169 ; S. Akşin ve digerleri, a. g. e., C.3, S.13.

(42) احمد جودت باشا، تاريخ جودت، تر: عبد القادر أفندي، جريدة بيروت، 1308هـ، ج1، ص52.

(43) تعد معركة خاجوفا اول معركة ميدانية خاضها العثمانيون مع النمسا بعد 70 عاماً من معركة موهاكاس في 1526م. ينظر:

E. Afyoncu, a. g. e., S. 395.

(44) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص237.؛ عزتلو يوسف بك أصاف، المصدر السابق، ص73-74.

(45) E. Afyoncu, a. g. e., S. 394.

(46) للتعرف على تفاصيل معركة خاجوفا ونتائجها ينظر:

a. e., S.396-399.

(47) F. M. Emecen, a. g. e., S. 370.

(48) جعفر أصغر عباس، حركات تمرد الجلالية في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد (8) عدد (23)، 2015م، ص228.

(49) احمد جودت باشا، المصدر السابق، ج1، ص52. ؛

E. Afyoncu, a. g. e., S. 397-398.

(50) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص280.

(51) ينحدر لالا محمد باشا من عشيرة صوقللو، شغل عدة مناصب في قيادة الجيش العثماني في جبهة المجر، وتولى منصب الصدارة في عهد السلطان أحمد الاول عام 1604م، عقب وفاة الصدر الاعظم مالقوج علي باشا، توفي في 21 حزيران 1606م. ينظر: المصدر نفسه، ص349 ، 410.

(52) F. M. Emecen, a. g. e. , S. 376

(53) a. e. , S.377.

(54) احمد رشيد، خريطه لى ورسملى مكمل تاريخ عثمانى، آرتين آصادوريان ومخدوملرى مطبعه سى، 1328هـ، ص388. ؛ صولاق زاده، صولاق زاده تاريخى، محمود بك مطبعه سى، أستانبول، 1297هـ، ص686. ؛ سامى عزيز شوقى، مرات تاريخ عثمانى، استانبول، صنايع مطبعه سى، 1293هـــــ، ص226. ؛

İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S. 234.

(55) Zuhuri Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII), Yeni Matbaa, İstanbul, 1965, S.202. ; Mustafa Cezar, Mufassal Osmanli Tarihi, C.3, Tan Matbaasi, Istanbul, 1959, S.1710. ;

مصطفى نعيما، تاريخ نعيما (روضة الحسين في خلاصة أخبار الخافقين)، 1281هـ، ج١، ص399.

(56) Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII), S. 202.

(57) İ. H. Danişmend, a. g. e.، C.3, S. 235 . ;

نعيما، المصدر السابق، ج1، ص400. ؛ صولاق زاده، المصدر السابق، ص689.

(58) وهو احد اقارب سجسموند باثوري الذي كان معادياً للعثمانيين في عهد السلطان مراد الثالث، ورد اسمه في المصادر التركية بـــ استيفان بوكسكاي (Istevan Boçkayı)، كما ورد في المصادر الغربية بأسم اتيان بوكسكاي (Etienne Boçkayı). ينظر:

İ. H. Danişmend, a. g. e. , C.3, S. 238.

(59) F. M. Emecen, a. g. e., S. 377.

(60) İ. H. Danişmend, a. g. e، C.3, S. 237. ; M. Cezar، a. g. e., C.3, S1712.

(61) سامى عزيز شوقى، المصدر السابق، ص226. ؛ ايرينا بيتروسيان، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة: قسم الدراسات والنشر بالمركز، ب. ط.، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006م، ص207. ؛ ايمان بنت علاء الدين ابراهيم الصائغ، العلاقات العثمانية – النمساوية (1219-1284هـ / 1804-1868م)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية، 2015م، ص25.

(62) İ. H. Danişmend, a. g. e., C.3، S . 239.

(63) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص357.

Corresponding author:

(64) İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S .235. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII), S. 198. ; M. Cezar، a. g. e., C.3, S1714.

(65) خضعت قلعة استرغون للسيطرة العثمانية في عهد القانوني، وبقيت كذلك لمدة تزيد عن (52) عاماً، الى ان استعادتها النمسا في عهد محمد الثالث، 1595م، وبقيت بيدها مدة (10)، سنوات، انتهت بالسيطرة العثمانية عليها في عهد السلطان احمد الاول. ينظر:

İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S . 241.

(66) بجوي، المصدر السابق، ج2، ص357-369.

(67) نعيما، المصدر السابق، ج1، ص430. ؛ صولاق زاده، المصدر السابق، ص690. ؛

M. Cezar، a. g. e.,C.3, S. 1715. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 203.

(68) بعد وفاة بوكسكاي توترت العلاقة بين الدولة العثمانية وأردل دونما الدخول الى مرحلة الصدام، الا ان الوضع جاء لصالح العثمانيين بتولي جابريل بيثلين في تشرين الاول 1613م، الذي أعلن ولائه للحكومة العثمانية، فوقع على اتفاق جديد مع الاخيرة في تموز 1614م، وتم تجديده في حزيران 1515م، استمر العمل به طوال مدة حكم السلطان أحمد الاول، والذي ضمن بقاء السيطرة العثمانية شمال الدانوب. ينظر: روبير مانتيران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ج1، ص346.

(69) Uğur Kurtaran, Osmanli – Avusturya Diplomatik İlişkileri (1526- 1791), (Yüksek Lisans Tezi), Gaziomanpşa Üniversitei, Tokat, 2006, S.46. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII), S. 200. ; İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S. 238.;

نعيما، المصدر السابق، ج1، ص421.

(70) İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, .S.242.;

كامل باشا، تاريخ سياسى دولت عليه عثمانيه، ج٢، مطبعه أحمد احسان، 1327هـ، ص5.

(71) صولاق زاده، المصدر السابق، ص690-691. ؛ كامل باشا، المصدر السابق، ج2، ص4. ؛

İ. H. Danişmend, a. g. e. C.3، S. 245.

(72) A. De Lamartine, Olgunluk Çaği (Türkiye Tarihi), C.4, Ofset Teesislerinde Basilmiştir, S.1055.

Corresponding author:

(73) M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1720.

(74) F. M. Emecen, a. g. e., S.382- 383.

(75) M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1720.

(76) F. M. Emecen, a. g. e., S. 380 - 3581. ; M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1718-1019.

(77)İ. H. Danişmend, a. g. e. , C.3, S. 246.

(78) تقع بمضيق يسمى (زيتفا) بين استرغون وقلعة قومران، وهي نقطة انطلاق المياه في نهر الدانوب. ينظر:

İ. H. Danişmend, a. g. e. , C.3، S. 246.

(79) سرهنك، المصدر السابق، ج1، ص572. ؛ احمد رشيد، المصدر السابق، ص393–394. ؛

Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 210. ;

وللنظر في وثيقة المعاهدة ينظر: فريدون بك، مجموعة منشآت السلاطين، استانبول، 1275هـ، ج2، ص438–442.

(80) M. Cezar, a. g. e., C.3, S. 1721. ; H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (II) (1603-1656), S.28. ; F. M. Emecen, a. g. e., S.382.; E. Afyoncu, a. g. e., S. 402.; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 210. ;

خليل اينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، تر: محمد م. الارناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 2002م، ص70.

(81)İ. H. Danişmend، a. g. e., C.3, S.247.; H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (II) (1603-1656), S. 28. ; F. M. Emecen, a. g. e., S.382.; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 210. ; U. Kurtaran, a. g. e., S.48 . ;

اوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص446.

(82) محمد اسامة زيد، منهل الظمآن لإنصاف دولة ال عثمان، ط1، دار ابن رجب ودار الفوائد للطباعة والنشر، القاهرة، 2012م، ج1، ص210–211.؛ اوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص446.؛

E. Afyoncu, a. g. e., S. 402.; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 210.

(83) F. M. Emecen, a. g. e., S.385.

Corresponding author:

(84)E. Afyoncu, a. g. e., S. 403.

(85) İ. H. Danişmend، a. g. e. , C.3, S. 247.; H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar-II (1603-1656), S.28.; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211.

(86) İ. H. Danişmend, a. g. e. ، C.3, S. 247. F. M. Emecen, a. g. e., S.385.

(87)F. M. Emecen, a. g. e., S.386. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211.

(88)Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211.

(89) a. e.، S. 211. ; M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1721.

(90) Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211. ; M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1721.

(91)M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1721.

(92) a. e., S. 1721. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211.

(93)M. Cezar، a. g. e., C.3, S. 1721.

(94) Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211. ;

(95) F. M. Emecen, a. g. e., S.385.

(96) a. e., S.385.

(97) H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (1603-1656)(II), S. 28. ; F. M. Emecen, a. g. e., S.385. ; Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 211.;

اوزتونا، المصدر السابق، ج1، ص447.

(98) İ. H. Danişmend، a. g. e. , C.3, S. 247. ; H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (1603-1656) (II), S. 28.; F. M. Emecen, a. g. e., S.385.

Corresponding author:

(99) İ. H. Danişmend، a. g. e., C.3, S. 247.; H. Inalcik, Devlet-i Aliyye Osmanli İmparatorluğu Üzerin Araştirmalar (1603-1656) (II), S. 28.

(100) صالح خضر محمد، أثر الدبلوماسيين العثمانيين في تطور الهوية الدبلوماسية والتشريفية للدولة العثمانية، 1492–1839م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (7)، العدد (21)، 2015م، ص371.

(101)Metin Kunt ve digerleri, Osmanli Devleti 1600-1908, C.3, Cem Yayinevi, Ankara, 1988, S.15.

(102) ايرينا بيتروسيان، المصدر السابق، ص208.

(103) ايمان بنت علاء الدين ابراهيم الصائغ، المصدر السابق، ص23–24.

(104) F. M. Emecen, a. g. e., S.386.

(105) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516–1916، ط2، الاديب للطباعة، دمشق، 1993م، ص118.

(106) U. Kurtaran, a. g. e., S. 49 . ;

(107) a. e. , S. 48 . ;

ايمان بنت علاء الدين ابراهيم الصائغ، المصدر السابق، ص385.

(108) محمد أسامة زيد، المصدر السابق، ج1، ص211.

(109) ايمان بنت علاء الدين ابراهيم الصائغ، المصدر السابق، ص25. ؛

Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII), S. 213 . ; Yaşar Yücel, Ve Ali Sevim, Türkiya Tarihi (lll) Osmanli Dönemi (1566-1730), Türk Tarih kurmu Basimevi, Ankara, 1991, S.47. ; U. Kurtaran, a. g. e. , S.52.

(110) Z. Danişman, Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (VIII)، S. 212.

(111) İ. H. Danişmend, a. g. e. C.3، S .247.;

خليل اينالجك، المصدر السابق، ص70.

(112)U. Kurtaran, a. g. e. , S.49.;

Corresponding author:

محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل للنشر، بيروت، ب. س. ن، ص121.

(113) المحامي، المصدر السابق، ص121.

(114) Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modren Turkey, V.1, Cambridge University, 2002، P.189.

(115) U. Kurtaran, a. g. e. , S. 49.; F. M. Emecen, a. g. e., S.383.

(116) ايمان بنت علاء الدين ابراهيم الصائغ، المصدر السابق، ص26.

Corresponding author: